من ذلك في شيءٍ واعلم ان مسئلة زيادة الصفات وعدم
زيادتها ليست من الاصول التي يتعلق بها بكون احد الطرفين وَ
قد سمعت بعض الاصفياء انه قال عندي ان زيادة الصفات وعدم
زيادتها امثالها مما لا يدرك بالكشف ومن اسنده الي الكشف فانما
رااي بانه كان غالباً علي اعتقاده بحسب النظر الفكري ولا اري
باساً في اعتقاده احد طرفي النفي والاثبات في هذا المسئلة فهو عالم
اما سمعاً فلقوله تعالي هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
واما عقلاً فلان الافعال المحكمة المتقنة يدل علي علم فاعلها ومن تفكر في
بدائع الآيات السماوية والارضية وفي نفسه وجد دقايق حكم يدل علي
كمال حكمة صانعها وعلم فاعلها الكامل كما قال الله تعالي سنريهم
آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتي يتبين لهم انه الحق ولا يرد عليه
ان الحيوانات قد يصدر عنها افعال عجيبة متقنة كما يشاهد في بيوت
النحل وغيرها فانها مخلوقة الله تعالي علي اصل الاشعري اذ لا مؤثر غيره
عنده علي ان عدم علم تلك الحيوانات بها ممنوع بل ظاهر الكتاب والسنة
يدل علي علمها قال الله تعالي واوحي ربك الي النحل ان اتخذي من الجبال

بيوتاً

٢٩

بيوتاً ونظائره في الآيات والاحاديث كثيرة بجميع المعلومات
وذاته وغيره كلية وجزئية اما علمه تعالي بغيره فلما سبق من دلالة الافعال
المتقنة عليه واما علمه بذاته فلان كل من يعلم شيئاً يعلم ذاته فانه يعلم
انه هو الذي يعلم وهذا مما وافق فيه الفلاسفة وقد صرح به ابو علي وَ
ابو نصر منهم ويشهد به الفطرة السليمة هذا هو النهج الملائم بهذا
المقام والفلاسفة اثبتوا علمه تعالي بنهج آخر يطول فيه الكلام وَ
اشتهر منهم انه تعالي لا يعلم الجزئيات المادية بالوجه الجزئي
بل انما يعلمها بوجه كلي منحصر في الخارج في شخص واحد منها وقد كثر
تشنيع الطوائف عليهم في ذلك حتي ان العلامة الطوسي مع توغله
في اسرارهم قال في شرح الاشارات واعلم ان هذه السياقة
يشبه سياقة الفقهاء في تخصيص بعض الاحكام باحكام يعارضها
في الظاهر وذلك لان الحكم بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
بان لم يكن كلياً لم يمكن ان يحكم باحاطة علم الواجب بالكل وان كان
كلياً وكان الجزئي المتغير من جملة معلولاته اوجب ذلك الحكم ان
يكون عالماً به لا محالة فالقول بانه لا يجوز ان يكون عالماً به لامتناع

Copyright © King Saud University